

الغنيم يستعرض التقرير الوطني الأول المقدم من الكويت أمام «حقوق الإنسان العربية» بالقاهرة

القاهرة - هناد السيد

التساؤلات المسبقة على تقرير الكويت بشأن طلب معلومات تكميلية تسبب في تكوين صورة واقعية عن مدى امتثال التشريعات والممارسات لأحكام الميثاق العربي. ومن المقرر ان تجري اللجنة حواراً تفاعلياً مع الوفد الحكومي الكويتي وبحضور منظمات المجتمع المدني لدراسة تقرير الكويت ووضع الملاحظات عليه وتقديم التوصيات بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان بها تنفيذاً لالتزاماتها بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان. جدير بالذكر أن اللجنة تسلمت مؤخراً التقرير الدوري الأول لكل من دولة قطر ومملكة البحرين والذي باشرت اللجنة في التحضير لمناقشتها خلال الفترة القادمة.



السفير جمال الغنيم

يرأس المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير جمال الغنيم وقد الكويت في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) برئاسة د. هادي بن علي الياق في دورتها الثانية عشرة المخصصة لمناقشة التقرير الوطني الأول المقدم من الكويت، وذلك يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وذكر بيان صادر عن اللجنة أن الكويت قدمت تقريرها الوطني الأول إلى اللجنة أعمالاً لنصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك بهدف تقييم مدى امتثال تشريعاتها وممارساتها لأحكامه. وأشار البيان إلى أن اللجنة أرسلت جملة من

تشكيل مجلس الأمن الوطني برئاسة ولي العهد

صدر مرسوم رقم 321 لسنة 2016 بتشكيل مجلس الأمن الوطني برئاسة سمو ولي العهد وعضوية 11 عضواً جاء فيه: يشكل مجلس الأمن الوطني المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم رقم 32 لسنة 1997 المشار إليه برئاسة سمو ولي العهد وعضوية كل من: 1- سمو رئيس الحرس الوطني. 2- نائب رئيس الحرس الوطني. 3- سمو رئيس مجلس الوزراء. 4- النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. 5- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع. 6- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية. 7- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية. 8- وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب. 9- وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. 10- وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات. 11- رئيس جهاز الأمن الوطني.

تخفيض رسوم الإنترنت المنزلي سلكياً ولاسلكياً

أصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات م. سالم الأنيبة قراراً بتخفيض رسوم اشتراكات المنزل سلكياً ولاسلكياً في الكويت، وجاء في المادة الأولى من القرار 2016/92: تخفيض رسوم اشتراكات الإنترنت المنزلي سلكياً ولاسلكياً بالكويت الصادر بها القرار الوزاري رقم «2014/346»، وجمع الاشتراكات ذات السعة العالية المتوافرة بالسوق بنسبة تتراوح ما بين 10٪ و40٪ ليكون الحد الأقصى للتعرفة السنوية على النحو المبين أدناه: مادة ثانية: يحظر على مزودي خدمة الإنترنت سلكياً ولاسلكياً تجاوز الحد الأقصى لقيمة الاشتراكات المنزلية المنصوص عليها في المادة الأولى: مادة ثالثة: لا يجوز فرض سياسة الاستخدام العادل في تقديم خدمات الإنترنت المنزلي سلكياً ولاسلكياً. مادة رابعة: تتم مراجعة أسعار الاشتراكات كل 6 شهور بشكل دوري وكلما كان لذلك مقتضى. مادة خامسة: يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار.

السعة (Meg)	التعرفة السنوية الحالية (د.ك)	نسبة الخصم	السعر بعد الخصم (د.ك)
1	38	٪10	34
2	61	٪10	55
3	82	٪12	72
4	102	٪15	87
5	116	٪17	96
6	122	٪18	100
7	143	٪19	116
8	157	٪20	126
10	165	٪21	130
12	177	٪22	138
14	216	٪25	162
16	254	٪26	188
18	293	٪27	214
20	331	٪30	232
22	370	٪30	259
24	408	٪30	286
30	440	٪30	308
40	520	٪32	354
50	595	٪33	399
60	665	٪34	439
70	730	٪35	475
80	790	٪36	506
90	845	٪38	524
100	895	٪40	537

صدر مرسوم رقم 4 لسنة 2017 في شأن اختصاص وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والذي يحدد اختصاصات الوزير المسؤول عن الوزارة الجديدة وجاء في المادة الأولى من المرسوم:

يتولى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية العمل على توجيه التنمية الاقتصادية في الدولة واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد وتوجيهها لأغراض التنمية والبنية التحتية ومكافحة النمو الاقتصادي ووضع الخطط التنموية بما يتوافق مع رؤية صاحب السمو الأمير، حفظه الله، وخاصة استهداف رفع مستوى دخل المواطن ومستويات المعيشة وتحسين جودة البنى التحتية في الدولة وتحسين كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية الأخرى وفق السياسة الداخلية في الدولة، واعداد التشريعات لتدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص وتسهيل الاستثمار على وجه الخصوص. 1- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق احكام القانون رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي واجراء البحوث والدراسات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها. 2- اقتراح الرؤية الاقتصادية وتوجهات السياسة الاقتصادية للدولة وتحفيز الرأي العام ومؤسسات الدولة على نجاحها والترويج للاقتصاد الكويتي في مختلف المحافل الدولية والمحلية والقيام باي مهام أخرى يتطلبها تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة. 3- التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية في

اعداد ومراجعة برامج العمل الحكومي. 4- اقتراح وابداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الشأن الاقتصادي وتعديلها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بهدف تطويرها في ظل استراتيجية الدولة الاقتصادية. 5- التواصل والتعاون مع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بتفعيل الأنشطة الاقتصادية بهدف تنوع مصادر الدخل، وتحفيز وتدعيم أنشطة القطاع الخاص، الحد من التضخم، ومنع الاحتكار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واطلاق المشاريع التنموية. 6- اجراء البحوث المتعلقة برطب السياسة الاقتصادية بالخطة الاستراتيجية وبرامج العمل الحكومي بالميزانية السنوية وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وجاء في مادته الثانية: يعهد الى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية التالي: 1- الاشراف على الجهاز الفني لبرنامج التخصيص: ويعهد اليه مباشرة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الوزراء في خصوص هذا الجهاز. 2- الاشراف على شؤون الطيران المدني وعلى مطار الكويت الدولي، وتلق به الإدارة العامة للطيران المدني ويتولى رئاسة المجلس الأعلى للطيران المدني. 3- الاشراف على الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. 4- الاشراف على الإدارة المركزية للإحصاء.

تعديل مرسوم تشكيل المجلس الأعلى للبتترول

صدر مرسوم رقم 313 لسنة 2016 بتشكيل المجلس الأعلى للبتترول وجاء فيه: يُشكل المجلس الأعلى للبتترول المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم الصادر بإنشاء المجلس الأعلى للبتترول المشار إليه برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه وعضوية كل من: 1- النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. 2- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير

تعديل مرسوم تشكيل المجلس الأعلى للتخصيص

كما صدر مرسوم رقم 316 لسنة 2016 بتشكيل المجلس الأعلى للتخصيص، والذي جاء في نصه: يُشكل المجلس الأعلى للتخصيص برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه وعضوية كل من: 1- وزير الدولة للشؤون الاقتصادية. 2- وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات. 3- وزير التجارة والصناعة. 4- وزير النفط. 5- وزير التربية ووزير التعليم العالي.

عائلة الهاجري تنعى

عائلة الهاجري

تنعى
ببالغ الحزن والأسى فقيدهم الغالي
المغفور له بإذن الله تعالى

عمر عبدالله راشد الهاجري

وقد ووري جثمانه الثرى
يوم أمس السبت الموافق ٢٠١٧/١/٧

تقبل التعازي

للرجال: ديوان الهاجري - ضاحية عبدالله السالم -
قطعة ٣ - شارع أحمد الغانم - منزل ١٠
ت : ٢٢٥١٣٩٨٦

للنساء: الزهراء - قطعة ٣ - شارع ٣٠٤ - منزل ٢٧

بيت الزكاة

خدمة احتساب زكاة الشركات والأسهم

لدى بيت الزكاة فريق محاسبي متخصص
لاحتساب زكاة الشركات والأسهم



هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOV. AUTHORITY
دولة الكويت

بيت الزكاة

مركز الاتصال
175
www.zakathouse.org.kw